فأما حملها على الكبرى فلا اشكال فيه، وأما حملها على الصغرى ففيه اشكال، وذلك أنك عطفت على جملة لها موضع من الاعراب لأنها خبر فإذا كان لها موضع وأنت قد شركت، فالثانية أيضاً لها موضع وهي خبر، فيحتاج فيها إلى عائد على المبتدأ لأنها في تقدير زيد عمرو أكرمته وكيف أجاز سيبويه خلو هذه الجملة من ضمير؟

قال الصفار: للناس في هذا الموضع اضطراب.

أما أبو سعيد: فمنع المسألة وقال: سيبويه لم يشتغل بصحة اللفظ وإنما قال: تنصب إلا أن النصب يكون على الوجه الذي يصح، وهو أن يقول: وعمراً كلمته في داره أي: في دار زيد:

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: الواو تكون جامعة خاصة وعاطفة، فالعاطفة يتكرر معها العامل، فتقول: قام زيد وعمرو، وزيد قام وقعد، تقديره: قام زيد وقام عمرو، وزيد قام وزيد قعد.

والجامعة لا تحتاج فيها لذلك تقول: هذان زيد وعمرو، أي هذان زيد مع عمرو، ولا سبيل إلى: هذان زيد ولا هذان عمرو، فإن جعلت الواو هنا عاطفة لم تصح المسألة، وان جعلتها جامعة صحت، لأن الخبر ليس لقيته وحده، إنما هو ـ لقيته وعمراً أكرمته ـ أي زيد ملقى مع إكرام عمرو والمجموع هو الخبر، فلا يحتاج لأكثر من رابطة.

وهذا يقرب من مذهب أبـي سعيد لأنه منه العطف.

إلا أن سيبويه قد أبطل هذا الذي ذهب إليه ابن خروف، ألا ترى أنه يجيز ذلك مع حتى وليست جامعة[1].

---

(1) قال ابن خروف تبعاً لطائفة من المتقدمين: جميع حروف العطف يحصل بها الربط، وقال هشام الضرير من الكوفيين: الواو كالفاء في حصول الربط، لأن الواو فيها معنى الجمعية، كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل: هذان زيد وعمرو. ورد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز: هذان يقوم ويقعد.

شرح التصريح 1/ 305